تأثير النظام الدولي على واقع السياسة الخارجية الليبية في الفترة (1969-2011)

د. جمعة فكرون أحمد دخيل

قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس

f.fakron@uot.edu.ly

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح تأثير النظام الدولي على واقع السياسة الخارجية الليبية في الفترة من 1969 إلى 2011م. تلك الفترة التي شهدت متغيرات كبيرة انتقل فيها النظام الدولي من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية التي أثرت بشكل كبير على سلوك السياسة الخارجية الليبية من حيث إمكانية المناورة واستغلال ذلك التوازن، ومن حيث فقدان ذلك المجال لصالح محدودية الخيارات، مما دفع بصانع السياسة الخارجية الليبية لتبني خيارات جديدة تتماشى مع التغير في النظام الدولي الناتج عن انهيار احد الأطراف المشكلة للنظام الثنائي القطبية.

الكلمات المفتاحية: السياسة، السياسة الخارجية، النظام الدولي.

Abstract:

The purpose of this paper is to explain the impact of the international system on the Libyan foreign policy in the period from 1969 to 2011. That period had witnessed tremendous changes in which the international system moved from bipolarity to unipolarity, which greatly influenced the behavior of Libyan foreign policy in terms of the possibility of maneuvering and exploiting it on one hand and in terms of losing that scope in favor of limited options on the other hand. The aforementioned compelled the Libyan foreign policy maker to adopt new options in line with the change in the international system resulting by the collapse of one of its poles.

Keywords*: politics, foreign policy, international system.*

مقدمة:

تحدد السياسة الخارجية للدول بناء على مجموعة من العوامل بعضها يرتبط بالأوضاع الداخلية للدولة والأخر بالمسائل الخارجية، إذ أن سلوك الدول فيما يتعلق بالشؤون الخارجية هو سلوك محكوم بجملة من المؤثرات الخارجية والداخلية. وعلى اعتبار الدولة كائنا عقلانيًّا فإن السياسة الخارجية للدول تصنع وتنفذ بناء على المحاولة للسعي لتحقيق أكبر قدر من المكاسب التي تخدم في المقام الأول المصلحة الوطنية للدولة والتي بدورها تتطلب مراعاة للظروف والأوضاع الداخلية والدولية بما تفرزه من فرص وتقييد لسلوك الدولة في الشؤون الخارجية في إطار سعيها لتحقيق تلك المصالح. حيث إن المنطلق الأساسي في رسم وتنفيذ السياسة الخارجة قائم على اعتبارات داخلية وأخرى خارجية. وبالتالي يمكن القول بان تصرف الدولة في إطار تعاملها في البيئة الخارجية يرتبط إلى حد كبير بما تمنحه تلك البيئة من فرص للقدرة على المناورة والتفاعل وفقا لمقتضيات منطلقات السياسة الخارجية لتلك الدولة. والحديث عن المحددات الخارجية للسياسة الخارجية يشتمل على تشكيلة واسعة من المتغيرات والتي بدورها قد تتمثل في المؤسسات الدولية، القانون الدولي، ردود الأفعال للدول الأخرى التحالفات الموجودة... الخ، إلا أن مجال النقاش في هذه الدراسة يقتصر على النظام الدولي أو على نحو أكثر وضوحاً توزيع القوة داخل هذا النظام والذي بدورها يتحدد وفقا لها طبيعة النظام الدولي. حيث إن هذا الأخير يمكن أن يوفر الأساس الذي يمكن من خلاله تقديم تفسيرات لسلوك السياسات الخارجية للدول بشكل عام والسياسة الخارجية الليبية على وجه الخصوص.

شهدت السياسة الخارجية للدولة الليبية في الفترة الممتدة ما بين 1969 و2011م تغيرات جذرية فيما يتعلق بالتوجهات والأدوات والأهداف بالرغم من الثبات النسبي للعوامل والمحددات الداخلية. وهذا بدورة يعد مؤشراً مهماً على ضرورة معاينة المحددات الخارجية، وأهمها النظام الدولي وتأثيره المحتمل على سلوكيات السياسة الخارجية الليبية في

تلك الفترة. في هذا السياق هناك حاجة لمعرفة الأسباب المحتملة التي كان لها تأثير بالغ على واقع السياسة الخارجية الليبية في تلك الفترة ومعاينة تلك السياسة على ضوء ما تطرحه طبيعة النظام الدولي من فرص وتحديات وفي النهاية ما تتبناه السياسة الخارجية من أهداف وأدوات ووسائل تعكس في أغلب الأحيان المصلحة الوطنية للدولة.بغض النظر عن الدور الذي تلعبه الأمور الداخلية للدولة في تحديد سياستها الخارجية فإن هذه الدراسة تناقش تأثير النظام الدولي على السياسة الخارجية للدولة الليبية، وبالتالي من المهم فهم سلوك السياسة الخارجية الليبية في فترة الحرب الباردة وما بعدها ومعاينة تأثير طبيعة النظام الدولي على تلك السياسة خاصة وان السياسة الخارجية الليبية اتسمت بالكثير من التغييرات فيما يتعلق بالسلوكيات والتوجهات. تشارلز سيسيل في كتابة محددات السياسة الخارجية الليبية يطرح بأن التاريخ الحديث أشار إلى ملاحظتين وثيقي الصلة بشان التأثيرات الحالية على السياسة الخارجية الليبية، الأولى: تتمثل في التجربة الاستعمارية والثانية تتمثل في محاولة الاتحاد السوفييتي للتدخل كمسؤول له وصاية عن طرابلس بعد الحرب العالمية، والثانية (Cecil, 1965). من جهة أخرى خلص رونالد بروس جون في مقاله (السياسة الخارجية الليبية): المرونة المكتشفة حديثاً إلى أن هناك عوامل خارجية متنوعة تساهم في زيادة مرونة السياسة الخارجية الليبية وأدت إلى إعادة تأهيلها، تتمثل تلك العوامل في العقوبات الثنائية ومتعددة الأطراف ضد النظام، بالإضافة إلى انهيار النظام السوفييتي وبروز الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في العالم، وكذلك سياسة الطاقة لإدارة بوش بالإضافة إلى هجمات 11 سبتمبر (St John, 2003). من جهة أخرى جورج جوفي ايمانويلا باوليتيفي مقالهما (عملية السياسة الخارجية الليبية) شككا في تغيير سلوك السياسة الخارجية الليبية من حالة العداء إلى التعاون الدولي والامتثال للقانون الدولي بدون وجود تغيير في مبادئ الدولة أو الأفراد الذين يديرونها، جوفي وباوليتي سعيا إلى فهم من يقود السياسة الخارجية الليبية والآليات التي يتم التعبير عنها من خلالها أكدا على أن عملية السياسة الخارجية لا يمكن فهمها بدون إعطاء الجانب

الفكري والإيديولوجي مكانه مهمة بالإضافة الى الأخذ في الاعتبار اتسام السياسة الخارجية الليبية بطابع الفردانية كونها يمكن اعتبارها مشروع رجل واحد وخلصا إلى إن عملية السياسة الخارجية الليبية خضعت لاستبدال الأيديولوجيا المهيمنة في السبعينات والثمانينات بالبراغماتية الانتهازية في التسعينات والعقد الذي تلاها (Joffé & Emanuela, 2011). وعلى صعيد أخر، طرح باهي سمير في دراسة بعنوان تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية: دراسة للنموذج الليبي تحولات السياسة الخارجية الليبية تجاه الولايات المتحدة ودول أوروبا بعد الحرب الباردة، وتوصل إلى أن هاجس أمن النظام السياسي كان المسيطر على تفاعلات ليبيا الخارجية بصفة عامة (باهي، 2011).

تسلط هذه الدراسة الضوء على دور المحددات الخارجية وعلى نحو أضيق تأثير النظام الدولي على السياسة الخارجية الليبية، وتحاول الإجابة على سؤال رئيسي يتمثل في: ما هو تأثير النظام الدولي باعتباره من المحددات الخارجية على السياسة الخارجية الليبية في الفترة (1969-2011)؟

كما أن هذه الدراسة تحاول الإجابة على بعض الأسئلة المتفرعة من هذا السؤال الرئيسي تتمثل في:

أولاً: ماهي طبيعة النظام الدولي في تلك الفترة؟ وما الذي تطرحه تلك الطبيعة من فرص وتحديات؟

ثانيًا: ما تأثير النظام الدولي في تلك الفترة على طبيعة السياسة الخارجية الليبية من حيث الأدوات والتوجهات؟

فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية تتمثل في أن طبيعة النظام الدولي تلعب دوراً مهماً في تحديد طبيعة أدوات وتوجهات السياسة الخارجية الليبية على اعتبار ان طبيعة النظام لدولي

تطرح جملة من الفرص والقدرة على المناورة من جهة وإمكانية فقدان ذلك المجال لصالح محدودية الخيارات من جهة أخرى.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على ثلاثة مناهج في سياق تتبعها لظاهرة طبيعة السياسة الخارجية الليبية في ظل تأثرها بالمحددات الخارجية، حيث تعتمد على المنهج الوصفي في وصف طبيعة تلك السياسة وتوجهاتها وأهدافها وأدواتها من جهة، وتعمد على المنهج المقارن لتحديد أوجه الشبه والاختلاف وفقاً تفرضه تلك المحددات من تأثيرات على طبيعة وتوجهات وأدوات وأهداف تلك السياسة من جهة أخرى. أيضاً هذه الدراسة تستخدم المنهج التاريخي في سياق التعرف على تاريخ العلاقات الدولية والأحداث التي تساهم في تشكيل المحددات الخارجية.

هيكلية الدراسة:

تتألف هذه الدراسة من فصلين، يركز الفصل الأول على المحددات الخارجية للسياسة الخارجية وبشكل أكثر تحديداً على طبيعة النظام الدولي وهو بدوره ينقسم إلى مبحثين أساسين، يركز المبحث الأول على النظام الدولي في ظل الحرب الباردة، بينما يركز المبحث الثاني على النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة. أما الفصل الثاني فيركز على دراسة السياسة الخارجية الليبية في ظل الحرب الباردة وما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وهو بدوره ينقسم إلى مبحثين أساسين: يركز المبحث الأول على السياسة الخارجية الليبية في ظل الحرب الباردة، في حين يركز المبحث الثاني على تلك السياسة بعد انتهاء الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفييتي.

الفصل الأول: محددات السياسة الخارجية

يمكن القول إن المحددات الخارجية للسياسة في الأدبيات المنشورة تتسم بالتعدد والتنوع والاختلاف، وهذا ربما يرتبط بطبيعة الحال بصعوبة الوصول إلى تعميمات فيما يتعلق بالعوامل

الخارجية التي تقييد سلوك الدولة في سياستها الخارجية. في هذا السياق، يمكن الإشارة إلى ريتيش جين الذي يرى بان المحددات الخارجية للسياسة الخارجية تتمثل في الأتي: "الرأي العام العالمي، هيكلية السلطة، ردود فعل الدول الأخرى، المنظمات الدولية و التحالفات بين الدول." (Jain, 2018). يمكن القول إنه على المستوى الخارجي فإن أكثر المتغيرات أهمية وتأثيرا في سلوك السياسة الخارجية للدول يتمحور حول طبيعة النظام الدولي. وفي سياق محاولة تتبع السياسة الخارجية الليبية فإنه سيتم التركيز على هذا المتغير لمحاولة الإجابة عن التساؤلات الرئيسية التي تتم محاولة الإجابة عليها. وبالتالي فانه سيتم أولا اقتصار دراسة المحددات الخارجية من خلال التركيز على دراسة المحددات الخارجية من حيث المفهوم أو المعنى الدلالي بشكل عام، ثم التطرق إلى التعريف بالنظام الدولي وطبيعة هذا النظام في ظل الحرب الباردة من جهة، وبعد انتهائها من جهة أخرى، وتوضيح ما تحويه كل مرحلة من فرص وتحديات وقيود على السياسة الخارجية الليبية في تلك الفترة.

المبحث الأول: المحددات الخارجية:

أن الأهمية التي تشكلها المحددات الخارجية مرتبطة بدرجة عالية مع التأثيرات المحتملة التي يمكن أن تحدثها تلك المحددات في السياسات الخارجية التي تتبناها الدول سواء بشكل عام أو على نحو ضيق باتجاه قضية من القضايا أو مسألة من المسائل المطروحة. وبالتالي يمكن القول إن المحددات الداخلية بالرغم من أهميتها في بلورة سلوك السياسة الخارجية للدولة إلا أنها تتوقف أو على الأقل تتداخل مع المحددات الخارجية في بلورة الشكل النهائي للسياسة الخارجية للدولة، من منطلق وجود قيود مفروضة أو فرص متاحة. في هذا السياق، من المهم استعراض المعنى الدلالي للمحددات الخارجية ولو بشكل موجز قبل الخوض في تحليل تلك المحددات بشكل عميق.

إن أدبيات السياسة الخارجية تشير إلى العديد من المعاني لمحددات السياسة الخارجية فعلى سبيل المثال أشارا بروسي وعبد الكريم إلى أن المقصود بالمحددات الخارجية هي

"اي التي من خارج الدولة ويمكننا أن نذكر من بينها صورة توزيع القوة في النسق الدولي العالمي والإقليمي، أنماط السلوك الدولي السائد في المجال الدولي، التيارات والاتجاهات السائدة فيمجال العلاقات الدولية، الأفعال وردود الأفعال المتبادلة بين أعضاء النسق الدولي، الضوابط أو القيود التي تحكم السلوك الخارجي للدولة، كالقانون الدولي والأعراف الدولية والمبادئ والأخلاقيات الدولية والرأي العام العالمي . وعلى الرغم من أن السياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية، إلا أنها من غير الممكن أن تكون بمعزل عن البيئة الخارجية؛ وذلك بسبب تعقد وتشابك المصالح في النظام الدولي.تتضمن المحددات الخارجية للسياسة الخارجية: طبيعة النظام الدولي، والمؤسسات الدولية، والعمليات السياسية الدولية، والبنيان الدولي (بروسي وعبد الكريم، 2021). من جهة أخرى فان إسلام احمد سليم ترى بأنه على الرغم من أن السياسة الخارجية ماهي إلا انعكاس للسياسة الداخلية إلا أنه من غير الممكن أن تكون بمعزل عن البيئة الخارجية، وذلك بسبب تعقد وتشابك المصالح في النظام الدولي وقد صنفت تلك المحددات الخارجية في أربع محددات تتمثل في: طبيعة النظام الدولي، المؤسسات الدولية، العمليات السياسية الدولية والبنيان الدولي(سليم، 2019). يمكن القول بشكل صريح بإن المحددات الخارجية تمثل القيود أو الفرص الموجودة خارج حدود الدولة الجغرافية أي في البيئة الدولية، بالرغم من تعدد المحددات الخارجية إلا انه من منطلق أن هذه الدراسة تهدف إلى معاينة السياسة الخارجية الليبية في فترة اتسمت بتقلب طبيعة الأوضاع الدولية على نحو أخص طبيعة النظام الدولي، فانه سيتم التركيز على هذا الأخير وتقديم التقلبات الحاصلة به كمعيار أو كمنطلق لفهم السياسة الخارجية الليبية في تلك الفترة. وبالتالي فإنه على ضوء ما سبق ذكره فانه سيتم معاينة النظام الدولي في ظل القطبية الثنائية وما نجم عنها من طبيعة النظام الدولي وأيضًا سيتم التركيز على النظام الدولي بعد انهيار ذلك الاتحاد والتغير من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية.

أولاً: النظام الدولي:

اختلفت أدبيات السياسة الخارجية في استخدام المصطلحات اللغوية في تبنيها لهذا المصطلح، ففي بعض الأدبيات تشير إلى النظام (System) بمعنى النظام، وأحياناً أخرى يستخدم مصطلح النسق، ولعل هذا الاختلاف مرتبط بالدرجة الأولى بالترجمة اللغوية للمصطلح. إن النظام أو النسق في أبسط معانيه يتمثل في وجود مجموعة من العناصر المرتبطة مع بعضها البعض بعلاقات التأثير والتأثر. وتطرق محمد السيد سليم في كتابه (تحليل السياسة الخارجية) إلى النظام أو النسق الدولي كمحدد خارجي له تأثير على السياسات الخارجية للدول، وقد ناقش الأبعاد الرئيسية المرتبطة بالنسق الدولي والمتمثلة في: الوحدات، البنيان، المؤسسات وأخيرا العمليات السياسية (سليم، 1998) يمكن القول بإن طبيعة النظام الدولي تتحدد من خلال عمليات التفاعل السياسة التي تتم في البيئة الدولية خاصة تلك التي تحدث بين الدول الكبرى، وبالتالي فإنه من المهم معاينة طبيعة النظام الدولي في فترة الطبية الثنائية وأيضًا طبيعة ذلك النظام ظل أحادية القطبية.

المطلب الأول: النظام الدولي في ظل القطبية الثنائية

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت تتشكل ملامح النظام الدولي سواء من خلال إعادة تأسيس المنظمة الدولية المتمثلة في منظمة الأمم المتحدة على غرار العصبة أم من خلال عملية التفاعلات بين الدول والتي كما أسلفنا يتحدد طبقا لها طبيعة النظام الدولي. إن مفهوم القطبية في العلاقات الدولية مرتبط إلى حد كبير بوجود قوى عظمي قادرة أو على الأقل لها القدرة على فرض نوع من الهيمنة أو رفض هيمنة دولة كبرى أخري أو على الأقل منافستها في ممارسة الهيمنة.

يمكن الإشارة إلى المدرسة الواقعية للعلاقات الدولية، حيث إن الأقطاب تعد من أهم العناصر الفاعلة في نظام العلاقات الدولية، وتكون مهارات هذه الأقطاب كبيرة بحيث لا يمكن موازنتها. ويمكن اعتبار أن الفاعل القطبي قد يكون دولة واحدة أو ائتلاف دول، وهو

أمر في غاية الأهمية، حيث إن مغادرة القطب أو دخوله في النظام سيغير النظام الدولي في حد ذاته، ويمكن القول: إن هناك أربعة عناصر أساسية تحدد مركز سلطة القطب في النظام الدولي: السلطة السياسية، والقوة الاقتصادية، والقوة العسكرية، والقوة التكنولوجية (Tomja, 2014).

اتبعت نهاية الحرب العالمية الثانية بتشكل القطبية الثنائية. في هذا السياق يمكن تعريف القطبية الثنائية على أنها نظام عالمي، حيث يكون فيه توزيع القوة بين دولتين فقط ويكون لهما كذلك القدرة الأكبر في التأثير على الأمور الاقتصادية والعسكرية والعالمية. يمكن القول إن الحالة الأولى في التاريخ الحديث لعالم ثنائي القطبية تعود إلى فترة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقاً. يمكن القول أن هذين الدولتين سيطرتا على النظام الدولي منذ خمسينيات القرن العشرين واستمرت إلى غاية بداية العقد الأخير من نفس القرن. وكان لهما مجالات مختلفة للنفوذ السياسي والعسكري،حيث أصبحت طبيعة النظام وعمله على أنه ثنائي القطبية وفقا الإمكانات العسكرية، ونوع النظام السياسي، وشكل النظام الاقتصادي والأيديولوجيات المختلفة للدولتين. إن إبرز مظاهر الحرب الباردة ترتبط بالجانب العسكري والذي بدوره يتمثل في تشكيل الأحلاف العسكرية للقطبين والمتمثلة في حلف الناتو الذي تزعمته الولايات المتحدة الأمريكية وحلف وارسو بزعامة الاتحاد السوفييتي التي "تعود أسباب إنشائه إلى أنه جاء ردا على عدم قبول الاتحاد السوفييتي عدواً بحلف الناتو، كما أنو جاء رغبة من الاتحاد السوفييتي فيخلق منظمة عسكرية على غرار حلف الناتو وكان القصد الرئيسي منه هو استخدامه في دعم مركزه في المساومات الدبلوماسية التي يدخل فيها طرف مباشر ضد المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية (بن سعدي وبن ثامر، 2021).

إن طبيعة النظام الدولي في ظل القطبية الثنائية اتسمت بوجود تنافس يمكن تصنيفه على أنه يأتي في إطار تحقيق توازن القوي على الأقل من وجهة نظر الواقعيين الجدد حول توازن القوي في النظام الدولي حيث يرون بأن "النظام الدولي يكون مستقراً عندما تكون سيادة

الدول المركزية محفوظة وآمنة" (جندلي، 2007). إن هذا الطرح الذي يعزز وجود الصراع وليس الصدام بين الأقطاب الرئيسية ربما يمكن الاستدلال به فيما يتعلق بطريقة انتهاء الحرب الباردة التي لم تكن بطبيعة الحال نتيجة صدام عسكري بين القطبين.

المطلب الثاني: النظام الدولي الأحادي القطبية:

إذا كانت القطبية الثنائية تتمثل في توزيع القوة بين دولتين فقط على المستوى العالمي ويكون لهما القدرة على التأثير في الأمور السياسية والاقتصادية والعسكرية، فإن القطبية الأحادية تعني انفراد دولة واحدة قوية بالتأثير العالمي في المسائل سالفة الذكر.

بعد سقوط الاتحاد السوفييتي القطب المنافس للولايات المتحدة الأمريكية في السياسة العالمية تغيرت مسالة توزيع السلطة في النظام العالمي حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوي العظمي الوحيدة في العالم، وأفسح لها المجال فيما يتعلق بقوة التأثير في العلاقات الدولية سواءً في المجال السياسي، الاقتصادي والعسكري. كقوة عسكرية عظمي فان أكثر التصرفات راديكالية للولايات المتحدة في العلاقات الدولية بعد سقوط الاتحاد السوفييتي (القطب المنافس) تتمثل في الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله فيما يمكن وصفة بالتجاوز الصريح لقواعد القانون الدولي والأعراف الدولية، حيث اتسم النظام الدولي في تلك الفترة بما يمكن أن نسميه التفاعل الأمريكي في العلاقات الدولية المبني على منطلق القوة واستخدامها حتى خارج القيود التي يفرضها النظام على سياسيات الدول الخارجية؛ حيث تجاوزت الولايات المتحدة الأداة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة المتمثلة في مجلس الأمن وقامت بالاعتداء واحتلال دولة ذات سيادة. في هذا السياق فان ريموند هنيبوش يشير إلى أن عجز توازن القوى الواقعي وكذلك المؤسسات الليبرالية في كبح جماح الولايات المتحدة يثير الشكوك حول الأسس الرئيسية للنظام الدولي؛ وأن هذا الواقع من الهيمنة الجديدة قد يكون بمقدور الدول الصغيرة القدرة على التكيف أو الاستفادة منه مؤقتاً لكنها تكون الأكثر تهديداً

عندما تقوم الدولة المهيمنة بالتقليل من القيود الدولية المفروضة على استخدام القوة في العلاقات الدولية (Hinnebusch, 2006).

إن واقع النظام العالمي الجديد إن كانت منطلقاته وتفاعلاته مبنية على أسس أكثر واقعية يجعل مساحة المناورة بالنسبة للدول ضيقة إلى حد ما خاصة تلك الدول التي كانت تتبني سياسيات خارجية على أساس الفرص المتاحة والقيود المفروضة.

إن طبيعة التفاعلات في النظام الدولي الجديد بعد حوالي عقد من سقوط القطبية الثنائية تعكس إلى حد ما واقعية بشعة تتخطي القيود الدولية المثالية وتطرح بكل تأكيد مسألة تكييف السياسات الخارجية للدول خاصة الصغيرة منها في ظل المعطيات الجديدة.

إن تغيير توازن القوة من ثنائي الأقطاب إلى الأحادي وفي ظل تقويض القيود الدولية من القطب الأحادي المسيطر وعدم احترام قواعد القانون الدولي، تعد مؤشر مهم على تأثير هذا المتغير على عملية التفاعل في النظام الدولي بشكل عام وعلى السياسات الخارجية لوحدات ذلك النظام على وجه الخصوص.

الفصل الثاني: السياسة الخارجية الليبية في ظل الحرب الباردة وما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي:

من المهم التعرف على طبيعة السياسة الخارجية الليبية في فترتي النظام الدولي ثنائي القطبية والأحادي القطبية.

يمكن القول أن طبيعة التفاعلات الحاصلة بين القوى الكبرى في النظام (الأقطاب) لها تأثير مهم على سلوكيات السياسة الخارجية للوحدات الدولية (الدول) من منطلق أن الدول تتبنى سياسات عقلانية ورشيدة وفقاً لما توفره طبيعة النظام من فرص أو قيود على سياسات الدول الخارجية. في هذا السياق فإن هذا الفصل يركز على دراسة السياسة الخارجية للدولة الليبية في فترتي القطبية الثنائية والأحادية للنظام الدولي وانعكاس التحولات الحاصلة في النظام الدولي في الفترتين على السياسة الخارجية الليبية. وبالتالي سيتم التعرض للسياسة

الخارجية الليبية في ظل الحرب الباردة ومن ثم التعرض لتلك السياسة في فترة القطبية الأحادية ومعاينة التأثيرات الحاصلة للنظام الدولي على تلك السياسة.

المبحث الأول: السياسة الخارجية الليبية في ظل الحرب الباردة:

يمكن القول إن الجوانب المادية المتمثلة في التركيز على تعظيم القوة بمختلف إبعادها بين القطبين: الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي سابقًا كان يمثل الخاصية الأساسية التي اتسم بها النظام الدولي في مرحلة الحرب الباردة. وبالتالي فإن وجود منافسة بين القطبين في العلاقات له انعكاسات فيما يتعلق بوجود أو عدم وجود هامش للمناورة من قبل الفاعلين الدوليين (الدول) في تبني سياسات خارجية براغماتية أو راديكالية في إطار ما تطرحه عملية التفاعل تلك من فرص وتحديات في تبني سياسات خارجية من منطلق أن ردود أفعال الأقطاب مرتبطة بحسابات المنافسة واستقرار النظام الدولي على الأقل من خلال ما تطرحه وجهة النظر الواقعية. وبالتالي من المهم معاينة السياسة الخارجية الليبية في ظل القطبية الثنائية في ظل الفرص والتحديات الموجودة من خلال طرح وتوجهات وأدوات تلك السياسة في تلك الفترة.

يمكن القول إنه بتولي القذافي لعملية الحكم في ليبيا بانقلاب عسكري على النظام الملكي في عام 1969م. أصبحت توجهات السياسة الخارجية الليبية مناهضة للغرب في ظل ما عرف بمناهضة الامبريالية والتأكيد على مسألة السيادة (Stottlemyre, 2012).

إن السياسة الخارجية الليبية اتسمت بعدم المرونة واتسمت بالنشاط الدبلوماسي الذي ركز على إفريقيا والشرق الأوسط والسعي أيضاً إلى تحقيق أهداف النظام في مجموعة متنوعة من الدول في أوروبا وأسيا وأمريكا اللاتينية وتشكيل قوة وإنشاء مراكز تدريب حرب العصابات في ليبيا ودعم ما يسمى بحركات التحرر من كاليدونيا الجديدة إلى ايرلندا الشمالية (St. John, 1986).

ويمكن القول بأن الطابع الراديكالي للسياسة الخارجية الليبية وصل ذروته باتهام ليبيا بالوقوف وراء تفجير لوكربي الذي اسقط طائرة ركاب مدنية عام 1988م وتفجير ملهي برلين في فتره سابقة.

إن تعامل الولايات المتحدة في تلك المرحلة كان متمحوراً حول استخدام العقوبات الاقتصادية والسياسية ضد النظام باستثناء الغارة الجوية المحدودة التي نفذتها الولايات المتحدة ضد النظام في عام 1986م.

إن طبيعة النظام الدولي في ظل وجود القطبية وفرت هامش للمناورة في السياسة الخارجية الليبية، حيث إن معظم العقوبات والإجراءات كانت تتخذ بشكل فردي ضد الدولة الليبية، والعقوبات الدولية ضد ليبيا لم تصدر من منظمة الأمم المتحدة إلا في بداية العقد الأخير من القرن العشرين الذي شهد تراجع دور الاتحاد السوفييتي وبداية تفككه، وهذا بدوره يعد مؤشراً مهماً على إن النظام الدولي في تلك الفترة قد وفر بيئة تمنح للدول الصغرى هامشًا للمناورة عندما يرتبط الأمر بتوجهات وأدوات سياساتها الخارجية دون أن تصل ردود الأفعال إلى تهديد كيان الدولة ووجودها.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الليبية في فترة القطبية الأحادية:

بعد انتهاء الاتحاد السوفيتي وتفككه في نهاية التسعينات من القرن العشرين، برزت الولايات المتحدة كقوة وحيدة في العالم وبدأت تتشكل ملامح نظام دولي جديد مختلف في تفاعلاته وتعاملاته مع القضايا الدولية. ويمكن القول: إن السياسة الخارجية الليبية في فترة القطبية الأحادية قد اتسمت بالانفتاح تجاه الغرب ودأبت على معالجة القضايا والمشاكل العالقة بين الدولة الليبية والغرب بشكل عام والولايات المتحدة على وجه الخصوص، ولعل ذلك يرتبط في المقام الأول بتغير سلوك السياسة الخارجية الأمريكية كقوي عظمي بعد هجمات 11 من سبتمبر حيث يصفها روبرت جيرفس أنها أصبحت تتصرف كدولة ثورية أكثر

من كونها دولة ملتزمة بالحفاظ على الوضع القائم والذي بدوره يعد مناسبا لها ويخدم مصالحها (Jervis, 2006).

إن التطورات الحاصلة على صعيد سلوك السياسة الخارجية الأمريكية ترتبط في المقام الأول في تبينها للواقعية في التعامل مع الخصوم أو الدول التي تتبنى سياسات عدوانية اتجاهها. إن تغيير اتجاهات السياسة الخارجية الليبية لا يمكن أن يفهم إلا من خلال توضيح التحديات التي تشكلها عملية التفاعل في النظام الدولي الأحادي وسلوك الدول المهيمنة في ذلك النظام والمتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية.

إن اتجاهات السياسة الخارجية الليبية تغيرت بشكل واضح وجلي بعد قيام الولايات المتحدة الأمريكية بغزو العراق واحتلاله بطريقة غير مشرعنة على مستوى المنظمات الدولية متمثلة في منظمة الأمم المتحدة وعلى نحو أخص أحد الأجهزة الرئيسية التابع لها والمتمثل في مجلس الأمن المعني بحفظ الأمن والسلم الدوليين. وإن ما يدعم هذا التوجه يتمثل ربما في موافقة الدولة الليبية على تسليم برنامج أسلحة الدمار الشامل الليبي للولايات المتحدة بشكل إرادي؛ يعد الذريعة الأساسية التي استخدمتها الولايات المتحدة لغزو العراق واحتلاله.

هذا التحوير إن صح التعبير أو التكييف في سلوك السياسة الخارجية الليبية كان مبني على رؤية براغماتية لواقع هامش المناورة الذي يمنحه النظام الدولي أحادي القطبية، كون هذا الأخير بدأ يشكل تحديات مرتبطة بأمن النظام السياسي في الدولة الليبية، وتهديد مباشر لاستمرار وجوده. وبالتالي كان هناك تغيير واضح في توجهات السياسة الخارجية الليبية من العدائية المعلنة إلى البراغماتية الممكنة، وبالتالي تعززت المساعي لمعالجة الملفات العالقة مع الغرب بشكل عام والولايات المتحدة على وجه الخصوص متمثلة في تعويض ضحايا تفجير طائرة لوكربي والتسوية السياسية للبرنامج النووي الليبي.

وفي النهاية، يمكن القول إن السياسة الخارجية الليبية في فترة القطبية الأحادية قد تغيرت بشكل جذري رغم ثبات المتغيرات والمحددات الداخلية من سياسة العداء إلى سياسة تعاون سياسي واقتصادي مع الغرب، وهذا بدوره لا يمكن فهمه واستيعابه إلا ضمن ما طرحته عمليات التفاعل في النظام الدولي أحادي القطبية من مخاطر حقيقية قد تترتب على الاستمرار في السياسة العدائية التي تم انتهاجها في فترة الحرب الباردة.

الخاتمة:

اتسم النظام الدولي في ظل القطبية الثنائية بالمنافسة ما بين دول المركز (الأقطاب الرئيسية المتمثلة في الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي) فيما يتعلق بمسألة تعظيم القوة بكل أبعادها، وهذه المنافسة في إطار تقسيم القوة خلقت حالة من التوازن نتج عنها فسحة أو هامش للمناورة بالنسبة للدول الصغيرة فيما يتعلق بسياساتها الخارجية. كما إن السياسة الخارجية الليبية في ظل طبيعة التفاعلات الحاصلة في النظام الدولي والتي وفرت هامش كبير للمناورة اتسمت بالعدائية ومعاداة ما يمكن تسميته بالإمبريالية، وإن ردود الفعل الغربية في ظل القطبية الثنائية تجاه السياسة الخارجية الليبية باستثناء الضربة الجوية المحدودة التي وجهتها الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1986م لم تتجاوز أسلوب العقوبات الفردية أو الثنائية التي فرضتها تلك الدول على الدولة الليبية، ولم تكن هناك عقوبات أممية.

بعد سقوط الاتحاد السوفييتي في نهاية التسعينات من القرن العشرين، تغيرت طبيعة النظام الدولي وتفاعلاته، حيث أصبحت الولايات المتحدة خاصة بعد هجمات 11 من سبتمبر تنتهج سلوكاً يعتمد على استخدام القوة خارج القيود الدولية. وكانت مظاهر انعكاس تلك التحولات في النظام الدولي على السياسة الخارجية الليبية واضحة وجلية، حيث اتسمت السياسة الخارجية الليبية بالتغير من تبنيها لسياسة العداء إلى التقارب والتعاون مع الغرب في العموم والولايات المتحدة على وجه الخصوص.